مجتمع

ترحيب بعودة أميركا إلى اتفاق باريس للمناخ

رحّب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، بعودة الولايات المتحدة الأميركية رسمياً إلى اتفاق باريس بشأن المناخ، بعدما انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وقد عادت الولايات المتحدة رسمياً أوّل من أمس الجمعة إلى الاتفاق، فيما تعهّدت إدارة الرئيس جو بايدن بجعل مكافحة التغيّر المناخي على رأس أولوياتها. ونُقل عن غوتيريس قوله إنّه «على مدار السنوات الأربع الماضية، أدّى غياب لاعب رئيسي إلى إحداث فجوة في اتفاق باريس... حلقة مفقودة أضعفت الجميع». (قنا)

النرويج: إلغاء تجريم حيازة المخدرات بكميات صغيرة

اقترحت الحكومة النرويجية إلغاء تجريم حيازة المخدرات واستهلاكها بكميات صغيرة، مشيرة إلى وجوب التعامل مع متعاطي المخدرات كمرضى لا كمجرمين. وقالت رئيس الحزب الليبرالي الحاكم غوري ميلبي: «علّمتنا عقود من القمع أنّ العقاب لا ينفع بل يمكن أن يزيد الوضع سوءاً». وينصّ مشروع القانون على أنّ حيازة كميات صغيرة من المخدرات واستهلاكها لا يستدعيان أيّ عقوبة جزائية بل يحتّمان استشارة هيئات اجتماعية للمساعدة والاستعلام والمتابعة الصحية. يُذكر أنّ المخدرات ستبقى محظورة في البلاد. (فرانس برس)

من يحمي اللغات الأم؟

في حين ينشغل العالم كله بجائحة كورونا التي ألحقت أضراراً تختلف طبيعتها بكوكبنا وسكانه، فإنّ ثمّة قضايا حيوية كثيرة تُهمَل. لا شكّ في أنّ فيروس كورونا الجديد يتطلّب استنفار كلّ الجهود لمواجهته، غير أنّه من الممكن أن تصحو البشرية بعد انتهاء الأزمة الراهنة لتكتشف أنّها خسرت إنجازات كثيرة كانت قد حقّقتها في أكثر من ميدان أو محاولات كثيرة كانت تطمح لتصير إنجازات. حماية اللغات الأم أو اللغات الأصليّة واحدة من القضايا الحساسة التي لا تحظى بأهميّة اليوم. الأنظار كلّها تتوجّه صوب فيروس يستهدف البشر في صحتهم واقتصادهم وحياتهم الاجتماعية بمختلف أوجهها، بالتالي لا يبدو غريباً إسقاط تلك القضية من حسابات كثيرين. صحيح أنّ ثمّة فعاليات تُنظّم عبر الإنترنت بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم الذي يصادف في الواحد والعشرين من فبراير/ شباط، غير أنّ «تعزيز التعددية اللغوية لإدماجها في التربية والمجتمع» يبدو عنواناً لا يستأهل التوقّف عنده وسط أزمة كورونا. بحسب القائمين على هذا اليوم العالمي، فإنّ اللغات تحظى بـ«ثقل استراتيجي مهم في حياة البشر والكوكب بوصفها من المقومات الجوهرية للهوية وركيزة أساسية في الاتصال والاندماج الاجتماعي والتعليم والتنمية. مع ذلك، فهي تتعرّض من جرّاء العولمة إلى تهديد متزايد أو إلى الاندثار كلياً». وتأتي أزمة كورونا منذ أكثر من عام لتضاعف التهديد.

(العربي الجديد)

(سجاد حسين/ Getty)

الجزائر عاصمة مختنقة مرورياً

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

مضنية هي الرحلة التي يقوم بها آلاف من الجزائريين يومياً من العاصمة وإليها، بسبب زحمة السير التي تبدأ على الطرقات باكراً عند الساعة السابعة والنصف صباحاً والتي توحي إلى المراقب أنّ أحداً لن يصل إلى مقرّ عمله في الوقت المناسب، من دون أن ننسى القلق والضغط النفسي اللذَين تتسبّب الزحمة بهما. ما بين مدينة تسالة المرجة ووسط الجزائر العاصمة 24 كيلومتراً فقط، لكنّ قطع هذه المسافة يستغرق نصف ساعة أو أكثر بقليل بالسيارة بسبب الازدحام اليومي عند مداخل العاصمة. وتختنق حركة السير أكثر كلّما تقدمت السيارات نحو قلب العاصمة. على الرغم من تسيير المترو والترامواي وتشييد عدد من الأنفاق والجسور، فإنّ الحكومات المتعاقبة أخفقت في حلّ أزمة السير، نظراً إلى أنّ الجزائر العاصمة تضمّ الإدارات الحكومية المركزية والجامعات وتتحرك فيها أكثر من مليونَي مركبة.

وهذا الواقع المرهق بات يدفع كثيرين من الموظفين وناقلي التلاميذ والعائلات الراغبين في دخول العاصمة، إلى الاستيقاظ والتحرّك باكراً تفادياً لضغط السير في الشوارع الرئيسية. ولا تُعَدّ أزمة السير حديثة العهد في الجزائر، فقد باتت قدراً محتوماً على الجزائريين منذ سنوات طويلة، بعدما فشلت الحكومة في تنظيم حركة النقل سواء في ما يتعلق بالحافلات أو سيارات الأجرة. بالتالي لم يجد كثيرون حلاً إلا بشراء سيارات خصوصية، وذلك بواسطة قروض مصرفية ميسّرة أطلقتها الحكومة قبل عشرة أعوام، يستفيد منها الموظفون في القطاعات الحكومية. وقد ساهم هذا الحل في تزايد عدد السيارات على الطرقات، وقد أحصت وزارة النقل أكثر من مليونَي سيارة في العاصمة وحدها قبل نهاية العام الماضي.

وهذه الزيادة الكبيرة المسجلة في مجال شراء السيارات تعود إلى بحث المواطن الجزائري عن حلول تعفيه من استقلال سيارة أجرة أو وسيلة نقل عمومية. وصرنا نجد في العائلة الواحدة خمس سيارات، بحسب ما يشير المهندس المعماري عبد الغني قلفاط، في حديث لـ«العربي الجديد». ويشرح أنّ «الحل الأسهل هو اقتناء سيارة بالتقسيط أو بالقروض المتاحة لدى مؤسسات جزائرية عدّة، خصوصاً أنّ كثيرين استغنوا عن استخدام الحافلات لأسباب عدّة، أبرزها سوء تنظيم هذا القطاع كذلك». يضيف قلفاط أنّ «سوق سيارات الأجرة فريد من نوعه في الجزائر، إذ من الجائز أن يرفض سائق الأجرة نقل الزبائن إلى وجهاتهم المختارة، بل يفرض هو عليهم وجهته. ومن شأن ذلك أن يبعد الناس شيئاً فشيئاً عن سيارات الأجرة. كذلك، وعلى الرغم من توفّر مترو بين غربي العاصمة الجزائرية ووسطها بالإضافة إلى خطّ ترامواي، فإنّ الحكومة في الجزائر تأخرت في إنجازهما».

ويربط المتخصص في العمران نصر الدين عبد اللاوي «الاختناق المروري بنسيج الطرقات الموجودة في العاصمة والتي تعرف بأنها معقدة ومتشابكة، ومنها ما هو موروث منذ استقلال الجزائر». ويقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «الطرقات القديمة لم تُجدّد، فيما لم تُهيّأ في المقابل طرقات جديدة إلا على مستوى الأحياء المستحدثة، وهو ما زاد التعقيدات في العاصمة التي لا تمتلك إلا ثلاثة أنفاق رئيسية». يضيف عبد اللاوي أنّه «بخلاف مناطق جزائرية عدّة تأتي بأرضية منبسطة، فإنّ العاصمة تملك جغرافيا طبيعية (طوبوغرافيا) معقّدة، إلى جانب مبان موروثة منذ الحقبة الاستعمارية التي لا تستجيب لحالة التوسّع البشري والعمراني على أطراف العاصمة، ومن دون تجديد شبكة الطرقات القديمة، فيما يتزايد عدد السيارات التي تجوب شوارعها، إذ تُعَدّ وجهة للوافدين من مختلف المناطق بسبب تركّز الإدارات الرسمية والحكومية والجامعات فيها، وحتى المحاكم وأماكن الترفيه».

وبهدف فكّ أزمة الازدحام والقضاء عليها، تعتزم الحكومة الجزائرية إطلاق مشروع في شهر مارس/ آذار المقبل لاختيار شركات دولية ذات خبرة في المجال للعمل على تخفيف الازدحام في العاصمة، وذلك بعدما رست الاختيارات الأولى على مجموعتَين جزائريتين صينيتين ومجموعة صينية ماليزية. يُضاف إلى ذلك إنجاز ممرّين ضخمين على مستوى شرق العاصمة لتلافي الازدحام، وإنشاء محوّل على مستوى الطريق السريع للعاصمة الذي يربط وسطها بمنطقة المحمدية في اتجاه المطار الدولي، ومحوّل ثانٍ في غرب العاصمة، الأمر الذي من شأنه أن يفكّ خنّاق الحركة المرورية.

أكثر من 100 نقطة سوداء

تكشف إحصاءات أعدّها أمن المرور في الجزائر عن أكثر من 100 نقطة سوداء تتسبّب في اختناق مروري في العاصمة الجزائرية، بسبب شبكة الطرقات القديمة ومرور أكثر من مليون و700 ألف سيارة يومياً في بلديات العاصمة وأكثر من نصف مليون سيارة عبر منافذها لتصير محطّة عبور نحو الولايات المجاورة.

تحقيق

سجال كبير تشهده مجتمعات أوروبية عدة حول حق الأطفال الذين احتجزتهم «قسد» مع أمهاتهم أو من دونهن في العودة إلى بلادهم، وبينما يصفهم البعض بالـ«إرهابيين» يقارب آخرون المسألة بوطنية وإنسانية

أطفال أوروبيون

صغار معتقلون في مخيمات «قسد»

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

مرة أخرى، يعود السجال حول نساء وأطفال أوروبيين محتجزين في مخيمي اعتقال مخصصين لعائلات أفراد تنظيم «داعش» يديرهما مسلحون أكراد في شمال شرقي سورية، بعد تقارير طبية وأممية عن أوضاع صعبة يتعرض فيها الأطفال لأعراض اضطرابات ما بعد الصدمة. هذه المرة يعود السجال بعد الكشف عن تقرير موجه إلى وزارة خارجية الدنمارك، أعده في نهاية الشهر الماضي، ثلاثة أطباء، اثنان منهم من كبار الأطباء، عن طفلة تبلغ الرابعة، معتقلة مع والدتها الدنماركية، التي اعتنقت الإسلام وغادرت إلى زوجها في سورية عام 2014. وتثير قضية الطفلة في هذه الأيام سجالاً حقوقياً وسياسياً في مجتمعات اسكندينافيا على خلفية نشر صور للصغيرة (من دون وجهها) تكشف عن حياتها في «ظروف نفسية خطيرة يتوجب إخراجها منها بأسرع وقت ممكن»، بحسب ما خلص إليه تقرير خبراء الطب، الذين أجروا أبحاثاً سريرية معمقة حول الأطفال في مخيم روج. ويوصي الأطباء الدنماركيون الثلاثة بضرورة إخراج هؤلاء الأطفال «لعلاجهم قبل أن تتفاقم أوضاعهم الصحية». وكان تقرير للاستخبارات الدنماركية قد أكد في وقت سابق، أنّ الأطفال لا يشكلون خطراً الآن، بل على العكس «ربما يشكل عدم استعادتهم خطراً مستقبلياً». وتثير مسألة وجود مئات النساء الأوروبيات وأطفالهن في مخيمات اعتقال جماعي سجالاً متكرراً في دول أوروبية عدة ترفض سياسياً الاعتراف بمسؤوليتها الوطنية والقانونية والإنسانية عن هؤلاء، ويحتل اليمين المتشدد وبعض يسار الوسط فيها الأطفال والنساء مسؤولية خيار الانتقال إلى أراضٍ كان يسيطر عليها تنظيم «داعش».

من بين المحتجزين، يثير 35 طفلاً وامرأة من الجنسية الدنماركية، في مخيمي روج والهول، الذين تديرهما قوات سورية الديمقراطية (قسد)، ذات الغالبية الكردية، حساسية أمنية ومجتمعية وسياسية في كوبنهاغن، بعدما أعلنت حكومة يسار الوسط أنّها لن تستقبل هؤلاء «الذين أدار أهلهم ظهرهم لبلدهم (الدنمارك)»، وفقاً لتصريحات سابقة لرئيسة الحكومة ميتا فردريكسن، التي تتعرض هذه الأيام لضغوط، بعد مرور نحو ثلاث سنوات ونصف السنة على اندحار «داعش» واعتقال الآكراد لمئات من الرعايا الأوروبيين في مخيمي اعتقال تصف منظمات حقوقية والأمم المتحدة ظروف الاعتقال فيهما بـ«الصعبة وغير الإنسانية». واستغلت أحزاب يسار ويسار الوسط ظهور نتائج تقرير الخبراء الثلاثة أخيراً، والذي تبين أنه وضع على طاولة الحكومة الدنماركية في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، للدعوة إلى استعادة هؤلاء الأطفال (عددهم 19)، من «ظروف احتجاز تعرضهم لاضطرابات عقلية خطيرة، تستمر لديهم طالما استمر احتجازهم هناك، بما أنّ الاضطراب يتفاقم تحت الضغط المستمر المتمثل في تجارب مؤلمة للطفل والأم على حدّ سواء»، بحسب ما كشفت صحيفة «دي آر» نقلاً عن التقرير الطبي المتخصص. وبينما تحاول الأحزاب الداعمة لحكومة يسار الوسط الضغط عليها لاستعادة الأطفال، يحاول يمين الدنمارك المتشدد، متمثلاً في حزبي «الشعب الدنماركي» و«البرجوازية الجديدة»، تعميم «شبهة الإرهاب» على الأطفال، ما أثار موجة سجال تصدت لها شخصيات برلمانية رافضة لوصف أطفال بأنهم «إرهابيون». ويتبين، وفقاً لتقرير الخبراء، أنّ الحكومة الدنماركية تلقت توصيات في 28 يناير/ كانون الثاني الماضي، واستغلت بضرورة إنقاذ الصغار. وكشفت فقرات سرّبها التلفزيون الدنماركي أنّ التقرير يصف حالة الصغيرة (الطفلة الدنماركية التي كانت محور دراسة الخبراء الثلاثة)، كالتالي: «تعيش وضعاً نفسياً صعباً ولديها خوف كبير من معتقليها ولا ترفع بصرها إلى أحد غير والدتها، إذ تنظر إليها بشكل دائم. تقييمنا أنّ تطور الحالة سيؤدي إلى مرض عقلي - نفسي دائم بغياب أيّ علاج في المعتقل، وفي بيئة تخلق فقط مزيداً من الاضطرابات ما بعد الصدمة». من جهته، اعتبر محامي الأسرة المعتقلة (الأم وطفلتها)، كنود فلودهاك، أنّ التقرير يمنح أملاً باستعادة «طفلة بعمر 4 سنوات تعاني من أمراض خطيرة، وعلينا أن نأمل بأن نخرج من السجال السياسي إلى نقاش إنساني حول هؤلاء الذين يعيشون أوضاعاً غير إنسانية وخطيرة لإعادة علاجهم في بلدهم».

ويضم مخيم الاعتقال الجماعي، روج، وحده ما يقارب 600 أسرة أجنبية، غالبيتها أسر مكونة من نساء وأطفالهن، إما لوفاة الآباء أو اعتقالهم، بالإضافة إلى أطفال يتامى الاعتقال في مخيم الهول في فترة حرب التحالف الدولي على تنظيم «داعش» في سورية. مخيم الاعتقال الآخر، الهول، يضم نحو 9 آلاف امرأة وطفل من الأجانب، وبحسب الأمم المتحدة، فإنّ 12 من هؤلاء قتلوا بظروف غامضة في الأسبوعين الأولين من يناير/ كانون الثاني الماضي. وأشار تقرير آخر لمعهد «إيغمونت» للعلاقات الدولية، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، إلى الظروف الصعبة التي تعيشها نساء وأطفال أوروبا في مخيمي الاعتقال الكرديين، ما اضطر بعض النساء من بلجيكا والسويد والمانيا أسر وهولندا وايرلندا إلى المجازفة والهروب من مخيم الهول ليعدن إلى بلادهن. وتفضل الأجهزة الأمنية، مثل جهازي الاستخبارات الدنماركي والسويدي، اعتبار الأطفال «غير خطيرين» واستعادتهم بمعرفة السلطات، بدلاً من لجوئهم مع أمهاتهم إلى شبكات التهريب، إذ فقد الاتصال ببعض الأوروبيات وأطفالهن أثناء محاولة الهروب. وأشار تقرير «إيغمونت» إلى أنّ «تقييم الأجهزة الاستخباراتية الأوروبية يفيد بأنّ الأوضاع تزداد سوءاً».

وصفت الأمم المتحدة الهول وروج بأنّهما مخيما اعتقال جماعي محاطين بأسلاك شائكة وحراسات من مسلحين أكراد على أبراج حراسة «وتُفرض على المعتقلين شروط صعبة جداً، وغير إنسانية، وهذا يعني أنّ الأطفال يعيشون في ظروف صحية ونفسية مزرية»، وفقاً لتصريحات المتحدث باسم مكتب تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة في جنيف، يانس لايكر. قال لايكر إنّ المخيمين «ساحة جحيم، فالمحتجزون، خصوصاً الأطفال، يعانون من الصدمات الشديدة، وهم أصلاً عانوا من الحرب والهروب، والآن يجري احتجازهم في المخيمين، للعام الثاني على التوالي بمعظمهم». وتصف الأمم المتحدة التي يسمح لها بالدخول إلى المخيمين، حياة المعتقلين بأنّها «سكن في خيام بظروف صعبة جداً... حياة تقوم على ربية النساء الدائمة من معتقليهن الأكراد. وتُفرض في مخيم روج دروس للأطفال، وتمنع على النساء تغطية وجوههن، ما يزيد التوتر والريبة تجاه أيّ نشاط تقوم به إدارة المخيمين». وكانت الدول الاسكندينافية الثلاث، السويد والدنمارك والنرويج، قد خطت خطوة شبيهة بما قامت به هولندا والمانيا خلال العام الماضي، باستعادة بعض النساء والأطفال من مواطنيها المعتقلين، ما أشاع جواً متفائلاً بإمكانية فتح الباب أمام مئات من النساء وأطفالهن للعودة إلى البلاد التي يتحدرون منها. ولاقت قصة الفتاة الصغيرة، التي نشر التلفزيون الدنماركي صوراً لها من دون إظهار وجهها وهويتها، تعاطفاً، مع سجال اتسم بذهاب أغلبية المعلقين فيه إلى رفض محاولات وسم الصغار بأنّهم «إرهابيون» ويشكلون خطراً على المجتمعات الأوروبية. وتعزز ذلك النقاش المتعاطف تقارير الأمن التي تقول إنّ «الأكثر خطورة هو ترك هؤلاء الصغار يكبرون في ظروف تدفع بهم للتقمقة والتطرف بسبب التخلي عنهم».

وبحسب أرقام حديثة لمنظمة «إنقاذ الطفل» العالمية، فإنّ نحو 975 طفلاً استعادتهم دولهم الأصلية منذ عام 2017. ويشير تقرير للمنظمة إلى أنّ العام الماضي شهد استعادة نحو 200 طفل، وهو رقم متراجع عن 2019، الذي شهد عودة 685 صغيراً إلى بلدان أهلهم الأصلية. وبحسب تقارير معهد «إيغمونت» ومؤسسات إعلامية أوروبية، يتحدر معظم الأوروبيين في مخيمي الاعتقال الكرديين في الشمال الشرقي لسورية من السويد، وهم ما بين 30 و35 بالغاً، من بينهم 20 امرأة، بالإضافة إلى ما بين 50 و70 طفلاً. ومن ألمانيا، وهم نحو 90 بالغاً، نصفهم نساء، بالإضافة إلى 135 طفلاً على الأقل. ومن الدنمارك، 35 شخصاً، هم 19 طفلاً و16 امرأة. ومن إيطاليا، امرأة وطفلان. ومن إسبانيا ثلاث نساء ورجلان ونحو 70 طفلاً. ومن بريطانيا 24 بالغاً، من بينهم 15 امرأة، كما 35 طفلاً. ومن بلجيكا 38 طفلاً، و35 بالغاً، من بينهم 21 امرأة. ومن فنلندا 7 بالغين، من بينهم 5 نساء، بالإضافة إلى 10 أطفال. ومن فرنسا ما بين 140 و200 شخص، من بينهم أكثر من 80 امرأة، ونحو 75 طفلاً.

حياة قاسية يعيشها المحتجزون في المخيمين (دليل سليمان/ فرانس برس)

9000
هو عدد النساء والأطفال الأجانب في مخيم الهول، فيما يصل عدد الأسر الأجنبية في مخيم روج إلى 600

لايكر: المخيمان ساحة جحيم، فالأطفال يعانون من الصدمات الشديدة

من بين المحتجزين، في روج والهول، 35 طفلاً وامرأة

البلدية تصادر عربات الغزيّين

رغم ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة، تصادر شرطة البلدية العربات والبسطات لأسباب عدة، على الرغم من حاجة الشباب لتأمين معيشتهم

غزة ـ **امجد ياغي**

في الرابع من يناير/ كانون الثاني الماضي، صودرت عربات وبسطات باعة متجولين عادة ما يتركها أصحابها في حديقة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، وشارع عمر المختار حتى يعودوا إليها في اليوم التالي لاستخدامها للعمل وكسب الرزق. قضيّة هؤلاء ليست جديدة إلا أنها تكررت مؤخراً، وباتت تحتل مساحة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الإعلام المحلي. وكما جرت العادة، تعزو بلدية غزة مصادرتها إلى العمل على تنظيم الحدائق والشوارع. لكن رغم ملاحقة البلدية لهم، يصر أصحاب البسطات والعربات على العمل لأنه ليس لديهم مصدر رزق آخر في ظل ارتفاع نسب البطالة.

تحطمت عربة طلال كلاب (28 عاماً) في اليوم الذي شنت فيه شرطة البلدية حملتها على العربات والبسطات في شارع عمر المختار الذي يعرف بأسواقه العتيقة. يقول إنه تفاجأ بسبب مصادرتها وتحطيمها هو الذي يعتمد عليها لكسب الرزق.

باتت غزة اليوم أشبه بمدينة عربات. عند كل مفترق توجد عربة يبيع صاحبها المشروبات أو الخضر أو الأدوات المنزلية أو غير ذلك. بالنسبة إلى هؤلاء، العربات أفضل من البسطات لتفادي ملاحقة البلدية، لكنها لم تسلم من حملات شرطة البلدية في الحملة الأخيرة هذا العام.

تجدر الإشارة إلى أن الأكاديمي والناشط الاجتماعي فهمي شراب كان قد أطلق قبل شهرين مبادرة تقضي بمنح 150 عربة للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل من الشباب والمتضررين من جائحة كورونا، بعدما أصبح حتى امتلاكها حلماً.

شارع عمر المختار الذي يضم أكبر الأسواق والمحلات في قطاع غزة، يعتبر ملاذاً للباعة لكسب الرزق هو الذي يتميز بأسواقه القديمة والتاريخية. كما ترتفع بدلات إيجار المحال فيه. ولأن الأهالي يقصدونه بكثرة لتأمين احتياجاتهم، يلجأ إليه أصحاب البسطات أيضاً علهم يحظون ببعض الزبائن.

يصطف الباعة المتجولون متقاربين. الأقرب منهم إلى الشارع يراقب ما إذا كانت دوريات شرطة البلدية قد حضرت إلى المكان. هذا هو حال مهند براوي (35 عاماً) الذي يبيع الأدوات الصحية في شارع عمر المختار في سوق الرمال. يقول إنه تلقى عشرات التحذيرات خلال هذا العام وصودرت بسطته مرات عدة نهاية العام الماضي. لكن لا خيار أمامه سوى العودة إلى البيع.

يقول براوي لـ«العربي الجديد»: «يأتي الناس إلى شارع عمر المختار بسبب أسواقه التي توفر كل شيء للمواطنين. هناك مناطق لا يوجد فيها حركة. أعرف أن البسطات ليست قانونية، لكننا نسعى خلف أرزاقنا. ولا خيار أمامنا إلا التسول أو العمل على البسطات والملاحقة من شرطة البلدية. وإذا بقينا في منازلنا، سنموت جوعاً». يراوي هو خريج إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة قبل 10 أعوام. صودرت بسطته مرات عدة خصوصاً أيام الخميس التي تشهد فيها الأسواق اكتظاظاً. أحياناً، كانت شرطة البلدية تتعاطف معه وتعيد إليه البسطة. وفي نهاية العام الماضي، صار يجر عربة ليتمكن من الفرار بسرعة إذا ما جاءت شرطة البلدية.

تحدثت «العربي الجديد» مع العديد من الباعة على البسطات والعربات، ليتبين أن نصفهم تقريباً هم من حملة الشهادات الجامعية، ويتمركزون جميعاً في شارع عمر المختار. محمد الغلبان (34 عاماً) هو خريج جامعي بتخصص التربية ويملك بسطة وعربة. يقول إن البسطة تساعده على عرض ما يبيعه بشكل أكثر ترتيباً أمام الزبائن، على عكس العربة، وخصوصاً أنه يبيع ملابس الأطفال المستوردة. يضيف لـ«العربي الجديد»: «الفقر يعني الانفجار. في أحد الأيام، اعتقل شقيقي وسجن مع أشخاص لم يتمكنوا من سداد ديونهم وقروضهم. جميعهم كانوا مسجونين لأنهم يناضلون من أجل لقمة العيش. في بعض الأحيان، كانت شرطة البلدية تتعاطف معنا. إلا أنها أحياناً لا ترحمنا. لكننا سنعود إلى وضع بسطاتنا في النهاية».

يقول رئيس قسم العلاقات العامة في بلدية غزة، حسين عودة، إن «هدف هذه الحملات هو الحد من التجمعات في الأماكن العامة، وتنظيم البسطات العشوائية. في هذا الإطار، عمدت البلدية بالتعاون مع الشرطة والطوارئ المركزية إلى إزالة هذه البسطات في حديقة الجندي المجهول بهدف الحد من الازدحام وتجمع المواطنين»، لافتاً إلى أن وجود البسطات ليس نظامياً، وقد أزيلت من دون إتلاف السلع. ويؤكد أنه يمكن لأصحاب البسطات والعربات التي تمت مصادرتها التوجه إلى البلدية وأخذ السلع بعد توقيع تعهد بعدم التواجد في المكان بطريقة غير نظامية، وهو ما يرفضه غالبية أصحاب البسطات والعربات.

يلتظر اي زيوت (محمد الحجار)

يحاول لاميت رزقه (محمد الحجار)

جرائم متزايدة في مدينة حلب وسط هشاشة أمنية

تفيد بيانات فرع الأمن الجنائي في حلب بأنّ شكاوى عدّة تصل إليه بشكل شبه يومي حول عمليات سرقة وخطف في مقابل الفدية. يأتي ذلك وسط غضّ نظر أمني، في حين أنّ السكان لا يخفون قلقهم إذ هم أهداف محتملة

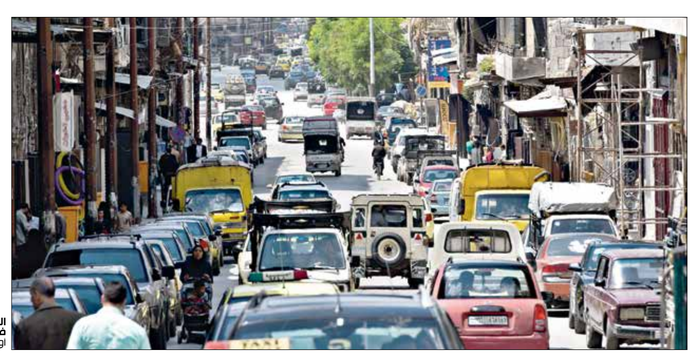
السرقات قد تقع في أي مكان (دوغراد أورفاليان/ فرانس برس)

حلب ـ **براءة الأحمد**

تشهد مدينة حلب في شمال سورية، في السنوات الأخيرة، ارتفاعاً غير مسبوق في معدّل الجريمة. وتُصنّف هذه الجرائم في معظمها ذات طابع اقتصادي، إذ تأتي على شكل عمليات سرقة ونهب وخطف في مقابل فدية. ويُسجّل ذلك في وقت تعيش فيه المدينة وغيرها من المدن السورية فلتاناً أمنياً، في حين يشكو الناس من أحوال معيشية سيّئة تسبّب فيها الهبوط الكبير لقيمة الليرة السورية وانخفاض الدخل والتضخّم، علماً أنّ ذلك أثر على القدرة الشرائية لدى السوريين الذين لم يعد دخلهم يؤمّن أبسط احتياجاتهم اليومية.

حسام من سكان مدينة حلب وهو واحد من الضحايا. هو كان ينتظر حافلة في أحد المواقف في طريق عودته مساءً إلى منزله وقد أنهى عمله، عندما انتزع شخص هاتفه المحمول من يده ثمّ فرّ هارباً من المكان. يخبر حسام «العربي الجديد»: «كنت أجري محادثة واتساب مع زوجتي وأسألها عن الأغراض التي تحتاجها للمنزل، عندما اقترب شخص ووقف بمحاذاتي. ظننت أنّه مثلي ينتظر الحافلة، لكنّ الأمر لم يكن كذلك. وبعد أن سلبني هاتفي، حاولت اللحاق به لبضع دقائق لكنّه اختفى بين الحارات في منطقة بستان القصر ولم يعد له أيّ أثر». ويشير حسام إلى أنّ ثمن هاتفه وهو من طراز «سامسونغ» نحو 600 ألف ليرة سورية (نحو ألف و200 دولار أميركي)، موضحاً «اضطررت إلى العمل لبعضة أشهر حتّى تمكّنت من شرائه». يضيف أنّ «شراء هاتف محمول في سورية اليوم أشبه بالحلم، بسبب ارتفاع أسعار تلك الأجهزة وفقاً لسعر صرف الليرة في مقابل الدولار، في حين أنّ الأجور على حالها». تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الواقع يجعل شراء هاتف من طراز «أيفون 12» مثلاً، يعادل متوسّط راتب الموظّف أو العامل في سورية لأكثر من عامَين.

من جهته، يخبر عبد الله من سكان المدينة كذلك، أنّه بينما كان نائماً وزوجته في منزلهما الواقع في حيّ الميسر شرقي حلب، دخل لصّان إلى منزل وسرقا هواتف محمولة وأموالاً وبعض الأجهزة الكهربائية والآلات. ويوضح عبد الله أنّ «حتّى سجّادة غرفة الجلوس لم تسلم منهما، إذ سرقا كلّ ما يمكن حمله ثمّ فرّا إلى الخارج»، مشيراً إلى أنّه «في حالة استغراب حتى الآن. لا أعرف كيف أتّتي لم أستيقظ في خلال عملية السرقة التي وقعت». وفي اليوم التالي، علم عبد الله من أحد جيرانه أنّهما شاهدا اللصين اللذين كانا يرتديان لباساً عسكرياً مموّهاً، غير أنّه لم يخرج لمواجهتهما خوفاً من أن يكونا مسلّحين. ويؤكد عبد الله أنّ «الخسارة التي مُنيت بها من جرّاء هذه السرقة دمّرت حياتي. فأنا لا أملك أيّ فرصة لشراء أغراض بديلة من تلك التي سُرقت. حتّى أنّ المبلغ المالي الذي كان مخصصاً للإنفاق على أسرتي سُرق كذلك، الأمر الذي يتركني من دون أيّ ليرة». ويصف عبد الله تعامل الشرطة السورية مع الحادثة بـ«غير المبالي»، لافتاً إلى أنّ أحد عناصر الشرطة قال له: «الله يعوضك». ويذكر عبد الله أنّ «ثمّة حوادث سرقة وتشليح كثيرة تجري في المدينة، قبل الحادثة التي تعرّضت إليها بعدّة أسابيع، صوّب ملثّمون مسدّساً إلى رأس صديقي فيما كان يمشي وحيداً في الليل وأجبروه على تسليمهم هاتفه المحمول وكلّ ما يملك من نقود وأشياء ثمينة».

في سياق متصل، يقول صحافي يعمل في إحدى وسائل الإعلام المحلية في حلب إنّ «الشكاوى من جرائم متعددة تقع في المدينة كثرت منذ منتصف العام الماضي». ويشرح الصحافي الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لـ«العربي الجديد» أنّ «الأمور لا تتوقّف عند سرقة الأموال أو التشليح والسلب في الشارع، بل ثمّة عمليات خطف أطفال في مقابل فدية، إلى جانب جرائم اغتصاب وأخلاقية مختلفة لا علاقة للمال فيها».

ويلفت إلى أنّ «مرتكبي هذه الجرائم بمعظمهم لا يخافون القانون، بالتالي يُغضّ الطرف عن أنشطتهم، أو هم أشخاص لا يبالون السجن». يضيف الصحافي نفسه أنّ «أحد الأشخاص الذين قابلتهم سُرق منزله في وضح النهار من قبل أشخاص يرتدون لباساً عسكرياً ولم يستطع سكّان المبنى إيقافهم أو الاتصال بالشرطة لأنهم كانوا مسلّحين. ويبدو من توقيت فعلتهم أنهم غير خائفين من أحد».

تجدر الإشارة إلى أنّ مصادر عدّة أفادت «العربي الجديد» بأنّ الأغراض التي تُسرق تُباع بشكل طبيعي في أسواق حلب الرسمية وتلك السوداء كذلك، في غياب كلّ رقابة ومن دون توفّر آلية للتعرّف على البضائع المسروقة، لا سيّما الذهب والهواتف المحمولة التي يمكن التعرّف عليها بسهولة. يأتي ذلك في حين يعاني سكّان المدينة انعداماً للخدمات، تحديداً المياه والكهرباء، بالإضافة إلى غلاء فاحش في السلع الضرورية.

الشكاوى من الجرائم التي تقع في المدينة كثرت منذ العام الماضي

المرتكبون بمعظمهم لا يخافون القانون أو هم أشخاص لا يبالون السجن

ثلوج أميركا

العاصفة تعطّل حملة التطعيم

أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أنه سيوافق على إعلان ولاية تكساس منطقة كوارث، ما يمهد الطريق لتقديم قدر أكبر من المساعدات في ظل العاصفة القطبية العنيفة التي تجتاحها. وعانى ملايين السكان في تكساس من انقطاع الكهرباء والمياه. كما عرقلت العاصفة حملة التطعيم ضد فيروس كورونا.

وموجة الصقيع التي أحكمت خلال الأسبوع قبضتها على مناطق في قلب الولايات المتحدة أودت بحياة العشرات، في وقت صدرت تعليمات لملايين الأشخاص في تكساس بغلي المياه قبل استهلاكها. وضربت عاصفة شتوية قوية منطقة تمتد من فرجينيا صعوداً إلى شمال شرق البلاد، ما أدى إلى تراكم الجليد، بحسب الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية. وتساقطت الثلوج بشكل مستمر على مدينة نيويورك يوم الخميس، ما أرغم السلطات على إلغاء نحو 200 رحلة وإرجاء افتتاح مركزين للتطعيم ضد كوفيد-19 بعدما عرقلت العاصفة إمدادات اللقاح.

وغطت الثلوج ولاية نيويورك مرتين هذا الشتاء في عاصفتين منفصلتين. وقالت الطالبة كارا ديكسون (18 عاماً) إن «العاصفة الثلجية جيدة لكن في الوقت الذي نقترب فيه من شهر مارس/ آذار، يصبح الأمر متعباً بعض الشيء. أنا مستعدة لطقس دافئ مجدداً».

وأصدرت سلطات نيوجيرسي تحذيراً من الطقس، فيما أعلن الحاكم فيل مورفي عن إغلاق مؤقت للعديد من مراكز التطعيم.

(رويترز، فرانس برس)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)